الرغم من حالة التشرّد والاقتلاع التي عانى منها الشعب الفلسطيني بسبب حرب ١٩٤٨، وادّعاء حكام اسرائيل ان لا وجود للفلسطينيين، وتآمر أكثر من جهة، بهدف طمس معالم الهوية الفلسطينية، الاّ ان الاصرار الفلسطيني على البقاء، وتأكيد الحقوق المشروعة، الى جانب الثورة التعليمية في صفوف الفلسطينيين، واللحظة التاريخية المميّزة التي تشهد «صحوة الأمم، لا انهيارها»، كل ذلك أدّى الى المعجزة الفلسطينية التي يشهدها العالم، حالياً، صحوة وطنية انسانية من أجل التحرّر والاستقلال.

واعتبر الحلاج ان قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، اجمالاً، بتأييد النضال الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، جاءت متأخرة عشر سنوات عن المسار الفلسطيني، الذي أعلن في العام ١٩٦٤ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وأعاد اللحمة الى المجتمع الذي كاد يتناثر في مختلف بقاع الأرض. فقد احتاج العالم العربي الى عشر سنوات حتى يعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. واحتاجت المجموعة الدولية الى عام آخر لتعلن اعترافاً مماثلاً في العام ١٩٧٥. ومع ارتقاء أشكال النضال الفلسطيني، واندلاع الانتفاضة الشعبية المتواصلة، حتى الآن، استجاب المجتمع الدولي لاعلان الاستقلال الفلسطيني المؤرخ في ١٥/١١/١٩٨٨ بمنح فلسطين صفة المراقب، في الجمعية العامة للامم المتحدة. وأوضح الحلاج ان قبول الشعب الفلسطيني بالتعريف الدولي للحقوق الفلسطينية، إنما جاء كحل «سياسي توفيقي، حتى لا يصبح هذا الشعب، والأجيال المقبلة من الفلسطينيين، ضحايا أزليين للحروب وأيتاماً للسلام».

بالمقابل، لا تزال اسرائيل «ترفض قبول النتائج السياسية البديهية المترتبة على حقيقة ان الفلسطينيين شعب له ما للشعوب من حقوق». وما تزال تأمل «في عكس اتجاه عجلة التاريخ، مرة أخرى، بالعودة الى الحقبة التي كان يجرى فيها النقاش حول ما إذا كان للفلسطينيين وجود أم لا، وما إذا كانت لهم حقوق وطنية أم لا».

وتطرّق الحلاّج الى عملية السلام الحالية، معتبراً ان الدلائل «لا تشجّع على الاعتقاد [بأنها] ستؤدي الى نيل الحقوق الفلسطينية، لأن توجيهها يحتكره بلد واحد، غير اسرائيل، قاوم حق الفلسطينيين في تقرير المصير»، في اشارة الى الولايات المتحدة الاميركية، التي قال انها «ترغب في حل النزاع، غير انها لا تبالي بمن الذي يدفع الثمن. وانها تعامل فلسطين المحتلة بوصفها أرضاً متنازع عليها، واضعة، بذلك، القائم بالاحتلال والخاضع للاحتلال، على المستوى نفسه من الشرعية، كما لو كان النقاش حول ما اذا كان العدل هو إرادة القوي أو اعطاء كل ذي حق حقه، نقاشاً لم يحسمه المجتمع المتحضّر بعد».

وطالب الحلاج، في ختام كلمته، الأمم المتحدة، بتحمّل مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين من خلال الاجراءات التالية:

- اتخاذ التدابير المناسبة، واللجوء الى فرض عقوبات، لردع اسرائيل عن عمليات الضمّ، ووقف احتلالها الفعلي للاراضي الفلسطينية المحتلة، من طريق مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات.

- اتخاذ الخطوات المناسبة، بما فيها فرض عقوبات، لمنع اسرائيل من الاستمرار في إضعاف، وتفكيك المجتمع الفلسطيني بواسطة الطرد، وغلق المؤسسات الاجتماعية، وشنّ حرب اقتصادية، خفية، تجعل الحياة في فلسطين المحتلة لا تطاق، بالنسبة لأعداد غفيرة من البشر.

- اعتماد قرار بالموافقة على وضع فلسطين المحتلة تحت الحماية الدولية المؤقتة، وايجاد آلية لتنفيذ هذا القرار، اذا ما اخفقت عملية السلام، الراهنة، في التوصّل الى اتفاق يضمن للفلسطينيين حقوقهم الوطنية على النحو الذي حدّدته الأمم المتحدة.

- الاعتراف، اعترافاً كاملاً، بدولة فلسطين، التي أعلن عنها المجلس الوطني الفلسطيني، والاقرار بأن الوجود المستمر للقوات الاجنبية على أراضيها يشكّل، في مفهوم الأمم المتحدة، عملاً عدوانياً موجّهاً ضد دولة من الدول الأعضاء فيها، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج.

وبيّن الحلاج ان هذه التدابير ليس فيها ما ينفي وجود اسرائيل، أو يقوّض سيادتها، أو أمنها. وقال انها «ضرورية [جميعها] لمنع اسرائيل